العدد في اللغة العربية
التطابق المعكوس دراسة لسانية مقارنة

د. وائل ديوب
قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة الفرات

الملخص

يعتبرُ التطابقُ المعكوس للأعدادِ في اللغةِ العربيةِ من المواضيعِ الجدلية التي لم تحسمْ بعد، فقد اكتفى القدماءُ بالوصفِ والتحليلِ من دونَ الدخول في التعليل، حاولنا في هذا البحث دراسةَ هذه الظاهرةِ اللغوية من خلال منهج لساني جديد عبر الإفادة من الدراسات الحديثة في تعليل مشكلة التطابق المعكوس للعدد الرقمي، بحيث كيف يمكن لنا أن نبرر دخول التاء على العدد الرقمي عندما يكون المعدود مذكرا، ولا تظهر عندما يكون المعدود مؤنثا؟ هذا المشكل حاولنا معالجته من خلال ما تقدم من دراسات لسانية حديثة حول الصنيفة في اللغة العربية كونها من اللغات الصنيفية، وتقديم تصور منهجي قائم على التحليل اللساني في معالجة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية : العدد – التطابق المعكوس – الصنيفة .

التمهيد:

لاحظنا من خلال تصفحنا بعض المؤلفات اللغوية أنّ العددَ لم يحظْ بدراسةٍ دقيقةٍ مثل الظواهر اللغوية الأخرى، وبالنظر إلى عدم مناسبة كثير من التحاليل التي أقيمت للعدد، صُغنا فروضاً تتجه نحو دراسة بنية النسق العددي من خلال مقارنتها بلغات أخرى، لأنّ وصف اللغة الواحدة والنظر في خصائصها ومميزاتها ومعالجة هذه الخصائص نظرياً وتطبيقاً، حسب الفاسي الفهري، يقتضي بالضرورة المقارنة مع خصائص اللغات الأخرى، حتى يتبين ما هي الخصائص العامة التي تشتركُ فيه اللغات، أو ما هو كلّي يدخل ضمن الملكة اللغوية العامة، المحكومة بالأصول والضوابط العامة، وما تتميز به اللغة أو ما دعُي بالتنوع، معتمدين في ذلك على المقارنة بين أنماط اللغات[1].

يذكرُ شوقي النجار في كتابه "مشكلة الأعداد" حول قضية التطابق المعكوس للأعداد، أنّ نحاة العرب القدامى، وقفوا بصفة خاصة إزاءَ هذه الظاهرة حائرين، وأن معظمهم لم يكن لديهم نزعة التعليل بقدر ما كانت لديهم نزعة التحليل والتفصيل[2].

أما العدد والجنس في ((رجل/المفرد، ورجلان/المثنى)) فملازمان لذلك ليس هناك حاجة إلى الجمع بينهما، في حين، يتحتم العكس في بقية الأعداد الأصلية إذ لا يستفاد بالعدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعا، مثل: ثلاثة رجال (كما سنرى في هذا البحث).

وما نلاحظه أن العدد الرقمي (cardinal number) والعدد الترتيبي (ordinal number) لا يطرحان أي مشكلة بالنسبة للتأويل الدلالي[3]، فإن العدد بصفته رمزاً لسانياً يثير المشاكل صرف- التركيب والدلالة، إذ قد لا يكون هذا الرمز اللساني شكلياً في بعض السياقات كصرفية المثنى والجمع في سياق (لا) النافية للجنس. كيف يمكن تفسير ذلك؟.

أما مشكلة التطابق المعكوس فقد اكتفى القدماء بالوصف والتحليل من دون الدخول في التعليل، وقد استفدنا من الدراسات الحديثة في تعليل مشكلة التطابق المعكوس في العدد الرقمي، فالسؤال كيف يمكن لنا أن نبرر دخول التاء على العدد الرقمي عندما يكون المعدود مذكرًا، ولا تظهر عندما يكون المعدود مؤنثاً؟ هذا المشكل حاولنا معالجته من خلال ما تقدم من دراسات لسانية حديثة حول الصنيفة **(Classifier)** في اللغة العربية كونها من اللغات الصنيفية، لقد أثبت الفاسي الفهري (2003) أن اللغة العربية لغة صنيفية. وما نعنيه

---

(1) **الفاسي الفهري**، عبد القادر: (1986)، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص: 13.

(2) **شوقي**، أحمد النجار (1985)، مشكلة الأعداد، الطبعة الأولى. الهيئة المصرية العامة، مصر، ص: 22.

(3) اصطلحت المدراس اللسانية الحديثة على العدد الذي يسبق المعدود ب(العدد الرقمي) (cardinal number) مثل: ثلاثة رجال، أما العدد الذي يلي المعدود اصطلحت عليه بالعدد الترتيبي (ordinal number) مثل: الرجال الثلاثة. ينظر **الفاسي الفهري**، عبد القادر، (1993) اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء الطبعة الثالثة، وغيروه آخرون.

بالصنيفية في اللغة العربية التاء التي تلحق اسم النوع لتحوله من اسم نوع إلى اسم فرد، كأن نقول: سمك – سمكة.[4]

أهداف البحث:

يعدُ موضوع الأعداد الرقمية (**cardinal number**) في اللغة العربية من المواضيع الصعبة التي تتداخل في دراسته العديد من المستويات اللغوية، كون أن هذا الموضوع لم ينلّ بعد ما يستحقه من دراسة، حاولنا في هذا البحث أن نتناول بعض الإشكالات التي يطرحها البحث فيه. حتى يكون بحثنا محصورًا، تطرقنا فيه للأعداد الرقمية من ثلاثة إلى عشرة فقط. وحصرنا كذلك الإشكالات التي نعالجها فيه، محاولين الإجابة عن السؤال الآتي:

كيف يمكن أن نفسر ما يعرف في الأدبيات بالتطابق المعكوس بين العدد والمعدود في سمة الجنس؟

ولكن قبل أن نجيب عن هذه الإشكالات، نقوم في الفقرة الأولى من هذا البحث بتقديم وصف شامل لأهمّ خصائص الأعداد الرقمية في اللغة العربية، إضافة إلى توزيعها وتأويلها.

التطابق المعكوس:

التطابق المعكوس في التصور العربي القديم:

لا بد لنا في البداية من الوقوف على التصور العربي القديم حول قضية التطابق المعكوس، التي تبدو غامضةً نوع ما من خلال الكيفية التي تمت فيها معالجة هذا الموضوع. وتتمثل الأولى في تحاليل ابن الحاجب حول العدد حيث يقول: والأقرب عندي أن يقال: "إن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه، وأعني بأصل وضعه أن يعبر عن مطلق العدد"[5]، أي غير معروف الماهية نحو:

(1) ستة ضعف ثلاثة

(2) أربعة نصف ثمانية

قبل أن يستعمل بمعنى المعدود كما في:

(3) جاءني ثلاثة رجال

فلا يقال في مطلق العدد:

(4) *ست ضعف ثلاث

[4] **الفاسي الفهري**، عبد القادر، وماري تيريز فينت (2004): توزيع العدد والصنيفة في العربية والصينية والتوسيط، مجلة أبحاث لسانية، منشورات معهد الأبحاث والتعريب بالرباط جامعة محمد الخامس، طبع بمطبعة معهد التعريب الرباط. المجلد9 العدد1.

[5] الاستراباذي، رضى الدين محمد بن الحسين: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب، (1998)، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية–بيروت، ص: 362.

هذه الأسماء وضعت على التأنيث في الأصل ((لأن كل جمع إنما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين))[6]، فإذا صار المذكر في نحو: رجال مؤنثا بسبب عرض، فتأنيث العرض في نفسه أولى.

وأما كون العدد عرضا، فلأنه من باب الكم، وهو عرض على ما يذكر في موضعه، ثم إنه غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدود، فطرأ عليها إذن معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة إذا صار معنى (رجال) في:

(5) رجال ثلاثة

معدودا بها العدد، لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصفها أغلب. فاستعمال نحو ثلاثة رجال أغلب من استعمال (رجال ثلاثة) وإن كان الثاني أيضا كثير الاستعمال وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود ولقصد التخفيف أيضا، إذ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين، فصار على هذه القاعدة أصل جميع ألفاظ العدد تضاف إلى معدوداتها فإن لم تضف كما في (أحد عشر إلى مئة) فلعلة[7].

وإضافة (ثلاثة رجال) و(مئة درهم)، كإضافة (جرد قطيفة) و(أخلاق ثياب) على الخلاف المذكور بين أهل المصرين أضيفت الصفة إلى ما كان موصوفها وهل المضاف إليه الآن باقٍ على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية، أو موصوف المضاف محذوف عام والمضاف إليه مبين له كما هو مذهب البصرة؟ على أي حال في الرتبة بين أداة التعريف، يجيز الكوفيون تركيبا مثل:

(6) الثلاثة الأثواب

بتعريف المضاف، لأن الإضافة عندهم في مثلها لفظية، فلم ينكر دخول اللام في الأول أيضا وإن كان تعرف الثاني هو تعرفه، كما في باب الإضافة[8]، وليس ذلك بمطردٍ لأنه لم يسمع:

(7) الجرد القطيفة

لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في ألفاظ العدد وجرت تابعة لألفاظ المعدودات كثيراً نحو:

(8) رجال ثلاثة والناس كإبل مائة

وإذا لم تجر على الموصوف أتى بما كان موصوفا بعدها إما مضافاً إليه نحو:

(9) ثلاثة رجال ومائة رجل

وإما ب(من) نحو:

(10) ثلاثة من الرجال

---

[6] نفس المرجع، ص: 363.

[7] نفس المرجع، ص363.

[8] **الأنباري** أبو البركات، (1961)، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، مصر، المسألة 43.

وإما منصوباً نحو:

(11) عشرون درهمًا

جاز أجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردًا فإن، هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة، وأما في الجوامد فقليل بل ونستطيع القول أنه معدوم، نحو: رجل ورجلة وغلام وغلامة، وغير العدد من المقادير بوصف به أيضاً نحو:

(12) ثوب ذراع وبرقفيز

ويقول ابن الحاجب (بقيت الأعداد إذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعة هي عليه، بأن تجعل التاء الدالة على تأنيث لحقته دالة على تأنيث موصوفه)[9]، وذلك من الثلاثة إلى العشرة لكنها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ (الواحد والاثنين) فإنهما لا يقعان صفة للجمع فقيل: (رجال ثلاثة) ك(رجال ضاربة) وإذا جيء بما كان موصوفا لها مضافا إليه نحو: (ثلاثة رجال) صارت الأعداد تابعة للمضاف إليه في التأنيث وذلك لأن لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه. أما إذا كان المميز مفرداً وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لأنه لم يبق عين الموصوف المؤنث.

وكان لسيبويه رأي في هذه المخالفة ويشرح ذلك بقوله" :اعلم أنَّ ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكَّر، فإنَّ الأسماء التي تبّين بها عدته مؤنثة، فيها الهاء التي هي علامة التأنيث، وذلك قولك: ثلاثُة بنين، وأربعُة أجمال...وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغَ العشرة .وإنْ كان الواحد مؤنثاً فإنك تخّرج هذه الهاءات من هذه الأسماء، وتكون مؤنثةً ليست فيها علامة، وذلك قولك : ثلاث بنات، وأربع نسوة ... وكذلك جميع هذا حتى تبلغَ العشر"[10].

وكلام سيبويه الآنف الذكر يدلُّ بوضوح على أنَّ أسماء العدد مؤنثة سواءٌ اتصلت بها الهاء أو لم تتصل.أي أنَّ العدد خمس أو خمسة كلاهما مؤنث، ورغم أنَّ هذا كلام غريب يقتضي إنكار وظيفة التاء في التأنيث، بمعنى أنَّ وجودها وعدمها سواء، فإنَّ سيبويه في كلامه هذا يصف الظاهرة (أي ظاهرة المخالفة) ولا يعلِّل لها.

وقد جاء بعد سيبويه كوكبة من أهل النحو واللغة تصدوا لتعليل ظاهرة المخالفة بين العدد والمعدود من3– 10 نذكر منهم:الفراء (144– 207 هـ)، والمبرد (210–286 هـ)، وابن فارس (329–395هـ)، وابن سيده (398–458 هـ)، ابن يعيش (555– 643 هـ)، ومجمل آراء هؤلاء لخصها الدكتور وحيد صفية على الشكل الآتي[11]:

---

(9) نفس المرجع، ص47.

(10) ينظر :سيبويه ، **الكتاب**، تحقيق :عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثانية، 1408 هـ 1988م و ينظر أيضاً : المبرد ، **المقتضب**، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415 هـ / 1994م، ص: 155.

(11) **صفية**، وحيد، 2014 قواعد العدد في اللغة العبرية– دراسة مقارنة مع اللغة العربية، مجلة دراسات في اللّغة العربية وآدابها، العدد التاسع عشر، خريف 1393 هـ.

١- السبب الأول أنهم عدّوا المذكر أخف من المؤنث، لذلك احتمل المذكر زيادة التاء في عدده لِيحدُثَ نوعٌ من التعادل بين المذكر والمؤنث.وهذا الرأي قال به كل من: ابن فارس[12]، وابن سيده[13]، وابن يعيش[14].

٢- لمراعاة الأصل وهو التأنيث بالتاء في العدد، فأعطي هذا الأصل للمذكر، ثم لما جيء إلى المؤنث كان ترك العلامة له علامةً.قال بهذا الرأي ابن مالك[15].

٣- عدّ الأعداد من 3- 10 في المذكر واقعة على جماعة، والجماعة مؤنثة، لهذا أُنثَ عدد المذكر، وقد قال بهذا الرأي ابن سيده[16].

٤- مراعاة النظير، وهو أنهم لمَّا كانوا يجمعون (فعال) على أفعل في المؤنث بغير هاء، وعلى أفعلة في المذكر، حملوا العدد على جمع المكسّر، فأسقطوا التاء مع المؤنث، وأبقوا عليها مع المذكر.قال بهذا الرأي الإمام السيوطي[17].

5- اعتبار التاء في الأعداد للمبالغة وليست للتأنيث.قال بهذا الرأي المبرد[18].

وحاول ابن جناحٍ القرطبي (955-1050) أن يعلل دخول الهاء في عدد المذكر فيما دون العشرة بأنها (أي الهاء) وإن كانت حرف تأنيث فهي على غير دخولها للتأنيث، لأنه لو كانت كذلك، لكان العدد مؤنثا واقعاً على مذكر، ويضيف ابن جناح: ... أنه وإن أوقعت العدد على مؤنث أوقعته بغير هاء،. وكان القياس أن تثبت الهاء في عدد المؤنث وتسقط من عدد المذكر، لكنهم لما أدخلوها في عدد المذكر للمبالغة والتأكيد رأوا إسقاطها من عدد المؤنث لئلا تشتبه اللفظتان، وإن كانوا ربما أثبتوها في النادر في عدد المؤنث على الأصل مثل سبع عيون (حرفياً: سبعة عيون)[19].

وهذا ما يفهم من كلام المبرد الآنف الذكر. ولا غرابةَ في هذا التشابه بين رأي ابن جناح وبين رأي المبرد؛ لأنَّ كتابات ابن جناح تظْهِر الأثر العربي الكبير في فكره وأسلوبه، فالقارئ لكتاب " اللُّمع " يجد بما لا يقبل الشك تأثُّر ابن جناح " بالمبرد[20].

خلاصة لما تقدم عند النحاة العرب القدماء، لا نجد ما يبرر دخول التاء على العدد الرقمي عندما يكون المعدود مذكرا، وعدم ظهورها عندما يكون المعدود الذي يلي العدد الرقمي مؤنثا، لأن العدد الرقمي هو الذي يسبق المعدود أي يأتي في رتبة قبلية وليس بعدية (أي بعد المعدود)، بحيث إذا أتى في رتبة بعدية

---

(12) ابن فارس، المذكَّر والمؤنث، تحقيق :د .رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1969م، ص: 48.

(13) ابن سيده، المخصص، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1321 هـ، 17- 100.

(14) ابن يعيش، أبو البقاء: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة (بدون تاريخ)، 6/ 19.

(15) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، 1304 هـ، 270/2.

(16) ينظر : ابن سيده، المخصص، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1321 هـ ، 99/17.

(17) ينظر : السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت ، 104/2.

(18) ينظر :المبرد، المقتضب، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة، نشر :المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994 م، 155/2.

(19) ينظر :ابن جناح، أبو الوليد مروان، اللُّمع ، نشر: Derenbourg دير نبورج، باريس، 1886 ، ص 376-384.

(20) ينظر : ناظم، د.سلوى، (1988) المعاجم العبرية دراسة مقارنة، منشورات كلية دار العلوم، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 134.

يتحول العدد الرقمي إلى عدد ترتيبي، ونجد خلطًا بين هاتين الرتبتين (قبلي، بعدي) وهذه النقطة التي سنقف عندها في الفقرة الآتية من هذا البحث، إذ سنحاول أن نبين إشكال التطابق المعكوس من خلال التصور الحديث للغة العربية ومقارنته بلغات أخرى.

التطابق المعكوس دراسة وصفية:

الملاحظة الأولى التي نلاحظها بالنسبة للأعداد الرقمية من ثلاثة إلى عشرة في اللغة العربية هي أن الاسم الذي يأتي بعد هذه الأعداد جمع بالضرورة، ولا يمكن أن يكون اسما مفردا:

(13) ثلاثة رجال

(14) * ثلاثة رجل

الجملة (14) لاحنة، وذلك بسبب ورود اسم مفرد بعد العدد الرقمي، وهذا غير ممكن في اللغة العربية، بينما نجد أن الجملة (13) سليمة، وذلك لورود اسم جمع بعد العدد الرقمي. الملاحظة الأولى، إذن، هي أنه إذا ورد مركب اسمي بعد العدد الرقمي يجب أن يكون جمعا بالضرورة، وأصوغها على النحو الآتي:

(15) عدر م س جم (عدر تعني عدد رقمي، وجم تعني جمع م س تعني مركب اسمي)

أما بخصوص المعدود الذي يأتي بعد العدد الرقمي فهو جمع قلة في الغالب[21] ، ولا يأتي جمع كثرة إلا نادرا[22] ، وهذه الأمثلة توضح بكيفية جلية الجمع الذي يرد بعد العدد الرقمي:

(16) ثلاثةُ أفلسٍ

(17) ثلاثةُ أنفسٍ[23]

نلاحظ أن المعطيات في (16) و(17) هي معطيات من قبيل عدد رقمي + مركب اسمي جمع قلة، والسؤال المطروح هو لماذا نضع بعد العدد الرقمي جمع قلة في الغالب على الرغم من أن هناك مركبات اسمية ليس لها جمع قلة، وعلى الرغم كذلك من إمكان عدم استعمال جمع القلة واللجوء إلى الجمع العادي:

(18) ثلاث نساء

(19) ثلاثة قروء[24]

---

[21] محمد محي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل، الجزء الثاني، دار اللغات جميع حقوق الطبع محفوظة (بدون تاريخ).، ص407.

[22] برر القدماء ورود جموع القلة لاشتراكهم في العلة. وجموع القلة جمع التصحيح، وأربعة من التكسير، وهي (أفعُل، وأفعال، وأفعِلة، وفعُلة) وما جاء فيه من جموع الكثرة فعلى خلاف الأصل، ينظر الزمخشري، المفصل في صنعة العربية، تحقيق فخر صالح قداوة، (2004)، الطبعة الأولى، دار عمان، الأردن، ص: 175.

[23] محي الدين عبد الحميد، ابن عقيل، ج2، ص: 407.

[24] برر ابن يعيش جمع *قروء* على أن الأصل *قرء* – بفتح القاف وسكون الراء – أن يكون على أفعل، نظير *فلس وأفلس*. ولكن القدماء برروا مجيء *قروء* بكون المستعمل من جمع هذا اللفظ هو *أقراء* وهو شاذ بالنسبة إليهم. وإذا كان جمع القلة شاذا أو قليل الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود. وعلى هذا الأساس بينوا ورود جمع الكثرة في الآية الكريمة (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء). ينظر الرازي، عبد القادر، (1981)، تفسير الفاخر، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت ص: 93–94.

ف نساء في المثال (18) ليست جمع قلة، في حين أن المعدود قروء في المثال (19) ليس جمع قلة بالرغم من وجود جمع قلة له وهو أقراء، وهذا معطى موجود عند القدماء. لذلك، نجد أنه لا توجد آلية واضحة لورود جمع القلة مع العدد الرقمي، رغم التعارض الذي نجده في المعطيات.

الملاحظة الثانية التي علينا ذكرها هي أن التطابق معكوس، فالأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود في صور استعمالاتها جميعا. فهي تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر[25]، وكمثال على ذلك قولنا:

(20) ثلاثة غلمان

(21) ثلاث طالبات

فالعدد مؤنث والمعدود مذكر في المثال (8)، والعدد مذكر والمعدود مؤنث في المثال (20)، أي التطابق معكوس في الجنس.[26]

وقد ذهب النحاة القدماء إلى أن القاعدة المتحكمة في التطابق هي العودة إلى المفرد، أي الأصل أن نرد الجمع إلى المفرد وتتم المطابقة على أساسه، كما في المثالين (20) و(21). فمفرد غلمان هو غلام، ومفرد طالبات هو طالبة. وبهذا فالعدد الرقمي من ثلاثة إلى عشرة –كما قلنا– يخالف المعدود بالتذكير والتأنيث. إذن، الأمر الأول الذي يتميز به هذا النمط من الأعداد هو أن التطابق بينه وبين المعدود في سمة الجنس معكوس، والأمر الثاني هو أن الأصل في هذا التطابق هو العودة إلى المفرد، وذلك على النحو الآتي:

- **إذا كان المعدود المفرد مذكرا يكون العدد مؤنثا**
- **إذا كان المعدود المفرد مؤنثا يكون العدد مذكرا**

التطابق المعكوس للعدد في اللغة العربية ومقارنته بلغات أخرى صنيفيّة:

هناك لغات كثيرة ليس لها تطابق معكوس بين العدد الرقمي والمعدود في أية سمة من السمات كالإنجليزية والفرنسية ولغات أخرى، وهناك لغات فيها تطابق معكوس بين العدد الرقمي (المضاف) غير موسوم بسمة العدد النحوي، كاللغة العربية، ولكنه يكون موسوماً بسمة الجنس (ثلاث–ثلاثة). في حين إن سمتي الجنس والعدد في العدد الرقمي في لغة من قبيل الإنجليزية أو الفرنسية لا تكونا موسومتين بسمة العدد ولا بسمة الجنس، بحيث نجد، (trois hommes/femmes،three men/women) واردة في جميع الحالات، أي سواء كان العدد الرقمي مذكرا أو مؤنثاً أو مفردًا أو جمعًا. هناك ملاحظة أخرى هي أن العدد الرقمي في اللغة العربية قد يكون قبلياً (أي قبل الاسم) أو بعدياً (أي بعده)، فيكون بمنزلة صفة ناعتة، يعني نقول:

---

[25] الأنصاري المصري ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق وتعليق أحمد ابراهيم عمارة، محمود آمين النواوى، عبد الغني اسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية (د.ت).، ص: 454.

[26] برر القدماء دخول الهاء على العدد بقولهم ((الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علّامة ونسابة، والمذكر أفضل من المؤنث، فكان أولى بزيادتها)) ثم قالوا لما كان يجمعون ما كان على مثال (فعال) في المذكر نحو: *غراب أغربة*، ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغيرها نحو: عقب أعقاب، وحملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في المؤنث. الرازي، عبد القادر، (1981)، تفسير الفاخر، ص: 103 وما بعدها.

(22) الرجال الثلاثة

وما نجده في اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية هو أن رتبة العدد الرقمي رتبة قبلية دائما ولا يمكن أن تكون بعدية، أي لا يمكن أن نقول:

(23)أ) Three books

ب)* Books three

(24)أ) Trois livres

ب)* Livres trois

ونلاحظ أن اللغات التي لها صنائف يمكن فيها للعدد الرقمي أن يرد مع الصنيفة[27]، كما في اللغة العربية والصينية واليابانية[28]، في العربية نقول:

(25) ثلاث سمكات

في سمكات هناك العدد الجمع وهناك الصنيفة، لأنها جمع سمكة، يعني جمع الوحدة (الفاسي الفهري (2003)). في الصينية واليابانية معظم الصنائف لا يمكن أن ترد إلا إذا وردت مع العدد الرقمي، هذا القيد الذي يمنع الصنائف من الورود من دون أن تكون مسبوقة بالعدد الرقمي، لا تخضع له اللغة العربية على ما يبدو للوهلة الأولى، بحيث يكون ورود الصنيفة فيها غير مشروط بورود العدد الرقمي. ويبدو أن ذلك يرجع إلى كون الجمع في اللغة العربية معبرّ عنه بصرفية خاصة، بخلاف الصينية واليابانية التي ليست لها صرفية للجمع.

يمكن للصنيفة والعدد في اللغة العربية أن يردا في نفس الاسم دون أن يكونا مسبوقين بالعدد الرقمي مثل (سمكات)، الإنجليزية والفرنسية من اللغات ليست لها صنائف ولها صرفيات الجمع (s) وجمع التكسير، وبما أن الصنيفة في اللغة العربية هي (التاء المربوطة)، وهي نفسها الصرفية التي تستعمل لوسم الجنس المؤنث، يبدو أن هذه اللغة تمنع ورود الصنيفة وتاء المؤنث في نفس التركيب على افتراض أن العدد والمعدود في الإضافة العددية يشكلان بنية واحدة، ولا يمكن فصلهما عن بعضها البعض. وهذا ما يجعل التطابق يكون معكوسا في اللغة العربية بين العدد الرقمي والمعدود، لتبسيط هذه الفكرة نقول لو أن اللغة العربية أجازت جملة من هذا القبيل:

(26) *ثلاثة سمكات

---

[27] لقد أثبت الفاسي الفهري (2003) إن اللغة العربية لغة صنيفية. والمقصود بالصنيفية في اللغة العربية التاء التي تلحق اسم النوع لتحوله من اسم نوع إلى اسم فرد، كأن نقول: سمك –سمكة. بمعنى أن الصنيفة تخلق الوحدة من اسم النوع الذي يعد في هذا التصور جمعا مبهما، وإذا كانت اللغة العربية لغة صنيفية فإن الإنجليزية والفرنسية ليستا كذلك، والصنيفة فيها تلعب دور التجزيء وتحويل ما يكون غير موسوم ذرياً إلى ما هو موسوم بقيمة هذه السمة.

[28] للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول علاقة الصنيفة بالعدد الرقمي في اللغتين الصينية واليابانية أو الكورية أيضاً أنظر لائحة المراجع الواردة في الفاسي الفهري (2003).

هذه المركب يتضمن تاء التأنيث في العدد الرقمي ويتضمن كذلك صنيفة هي التاء في سمكات. هذا الأمر غير ممكن على افتراض أن الصنيفة وتاء التأنيث لا يمكن أن تردا في نفس المركب، لأن الصنيفة بالإضافة إلى كونها في هذه الحالات تنقل الاسم إلى الدلالة على الوحدة، فهي لا تفقده سمة التأنيث، لذلك وجب حذف تاء التأنيث في العدد الرقمي حينما يكون المعدود مؤنثا[29].

يمكن أن نقول إن اللغات التي لها تطابق بين العدد الرقمي والمعدود هي اللغات التي تقبل موقعة العدد الرقمي خطياً قبل وبعد الاسم، أما اللغات التي تجيز للعدد الرقمي رتبة خطية واحدة بالنظر للمعدود (قبلية أو بعدية) هي اللغات التي لا يكون فيها عادة تطابق بين العدد والمعدود. وكأن ما يجعل التطابق قائماً في لغة من اللغات هو كون العدد الرقمي فيها يمكن أن يستعمل كصفة بعدية. وهذا الأمر مبرر بما نجد في معطيات اللغة الفرنسية، فهذه اللغة من اللغات التي يتم فيها التطابق في جميع السمات بين الفعل والفاعل، وبين الصفة والموصوف، وبين الحد و م س، يعني بما أن التطابق في هذه اللغة وارد بكثرة، لماذا لا يتطابق فيها العدد مع المعدود؟ ولماذا أيضاً لا يرد العدد بعد المعدود في اللغة الفرنسية، علما أن هذه اللغة تملك صفات قبلية وبعدية؟ كل هذه الأسئلة تجعلنا نفترض أن اللغات لا يستعمل فيها العدد الرقمي كصفة بعدية هي اللغات التي ليس لها تطابق بين العدد والمعدود.

إذن، خلاصة، التطابق في اللغة العربية مرتبط بشيئين أساسيين. الشيء الأول كون العدد الرقمي يمكن أن يكون قبليا أو بعدياً، والشيء الثاني هو أن ما يجعل التطابق معكوسا وليس عادياً، كونه في اللغات التي لها صنائف (تركيبية) تعبر عن التأنيث في نفس المركب. وبالتالي، فاللغة العربية لا تجيز التطابق في سمة الجنس بكيفية معكوسة (كما سبق أن ذكرنا)، وإنما هذه المخالفة مقصودة مادام المعدود يمكن أن يكون من طبقة الأسماء التي تحمل صنيفة[30].

هذا التوقع صحيح إذا نظرنا إليه من زاوية أخرى. فعندما يكون المعدود مذكرا، تظهر التاء. ومعلوم أن الأسماء التي تلحقها الصنائف في اللغة العربية هي دائما أسماء مؤنثة. فإذا كان احتمال ورود الصنيفة يقصي التاء من الظهور على العدد الرقمي في حالة المعدود المؤنث، فإن ظهور التاء في المفرد هو وجه آخر للقيد المرصود في لغات من قبيل الصينية واليابانية، أي القيد الذي يقتضي ورود صنيفة مسبوقة بالعدد الرقمي.

---

(29) هذه الفكرة مؤسسة على كون المعدود هو العنصر الأساسي في تحديد قيمتي سمتي الجنس والعدد في التراكيب الإضافية بصفة عامة، فإذا كان المعدود مؤنثا وجب أن يكون التركيب العددي برمته مؤنثا، والعكس أيضا صحيح، بمعنى أنه لا يجوز في هذه الحالات الخاصة أن يظهر الجنس على العدد والمعدود، كما أنه لا يجوز أن يظهر التعريف عليهما معا.

(30) إلحاق الصنيفة بالعدد الرقمي إجباري عندما يكون المعدود مذكرا، لأن المعدود المذكر في اللغة العربية لا يمكن أن تلحقه صنيفة، وقد يكون إلحاق الصنيفة بالعدد الرقمي ممنوعا عندما يكون المعدود مؤنثا. على اعتبار أن الصنيفة في اللغة العربية تدخل على بعض الأسماء دون غيرها، فإنها قد تظهر على الاسم المعدود وقد لا تظهر. ينظر الفاسي الفهري، عبد القادر وماري تيريز فينت: توزيع العدد والصنيفة في العربية والصينية والتوسيط، مجلة أبحاث لسانية، منشورات معهد الأبحاث والتعريب بالرباط جامعة محمد الخامس، المجلد9 العدد1 (2004)، طبع بمطبعة معهد التعريب الرباط.

وبهذا يمكن النظر إلى اللغة العربية عل أساس أنها تقتضي ورود العدد الرقمي مع الصنيفة في حالة كون المعدود مذكرا ولا تقتضي ذلك عندما يكون المعدود مؤنثا، لأن احتمال ورود الصنيفة يبقى قائما، كما لا تقتضي ذلك في التراكيب غير العددية. وهذه النقطة الأخيرة هي التي تشكل نقطة الاختلاف البارزة بين لغات من قبيل العربية ولغات من قبيل الصينية واليابانية. إذا كان هذا الافتراض صحيحا، فإنه لا بد من إقصاء إسقاط التطابق من التمثيلات الشجرية (في النظرية التوليدية)، والقول إن ما يجعل المركب الاسمي المعدود ينتقل ليس هو التطابق في السمات الإحالية، وإنما النقل مبرر في هذه الحالة بفحص إعراب الجر، خصوصا عندما لا تتم عملية توارث التعريف. وبهذا فالبنية الشجرية للتراكيب العددية في اللغة العربية لا يمكن أن يتضمن أكثر من بنية المركب الحدي (م حد) المشطور في مجالها الوظيفي، وهي البنية التي تمكن كلاً من العدد والمعدود من فحص جميع سماته واحترام مبدأ آخر ملاذ، الذي يضمن إجراء عملية فحص السمات قبل انتهاء مرحلة الاشتقاق، وكذلك احترام مبدأ الاقتصاد في الاشتقاق، والاقتصاد في التمثيل بموجب التخلي عن إسقاط التطابق.

النتائج:

لقد أوردنا في هذا البحث، مجموعة من التصورات والمفاهيم التي أضاءت لنا الطريق في كيفية التعامل ومعالجة الإشكالات المطروحة بشأن العدد الرقمي في اللغة العربية، فخرجنا بالنتائج الآتية:

- الاسم الذي يأتي بعد الأعداد الرقمية من ثلاثة إلى عشرة في اللغة العربية يأتي بعد هذه الأعداد جمع بالضرورة، ولا يمكن أن يكون اسما مفردا، والمعدود الذي يأتي بعد العدد الرقمي فهو جمع قلة في الغالب، ولا يأتي جمع كثرة إلا نادرا.
- الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود في صور استعمالاتها جميعا، فهي تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وقد ذهب النحاة القدماء إلى أن القاعدة المتحكمة في التطابق هي العودة إلى المفرد، أي الأصل أن نرد الجمع إلى المفرد وتتم المطابقة على أساسه.
- وبمقارنة العدد باللغة العربية مع لغات أخر، هناك لغات كثيرة ليس لها تطابق معكوس بين العدد الرقمي والمعدود في أية سمة من السمات كالإنجليزية والفرنسية ولغات أخرى، وهناك لغات فيها تطابق معكوس بين العدد الرقمي (المضاف) غير موسوم بسمة العدد النحوي، كاللغة العربية، ولكنه يكون موسوماً بسمة الجنس (ثلاث–ثلاثة). في حين أن سمتا الجنس والعدد في العدد الرقمي في لغة من قبيل الإنجليزية أو الفرنسية لا تكونا موسومتين بسمة العدد ولا بسمة الجنس.
- وما نجده في اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية هو أن رتبة العدد الرقمي رتبة قبلية دائما ولا يمكن أن تكون بعدية.

أما بالنسبة لمسألة التطابق المعكوس، فالتطابق في اللغة العربية مرتبط بشيئين أساسيين:

الشيء الأول كون العدد الرقمي يمكن أن يكون قبليا أو بعدياً، والشيء الثاني هو أن ما يجعل التطابق معكوسا وليس عادياً، كونه في اللغات التي لها صنائف (تركيبية) تعبر عن التأنيث في نفس المركب. وبالتالي، فاللغة العربية لا تجيز التطابق في سمة الجنس بكيفية معكوسة، وإنما هذه المخالفة مقصودة مادام المعدود يمكن أن يكون من طبقة الأسماء التي تحمل صنيفة. فعندما يكون المعدود مذكرا، تظهر التاء. ومعلوم أن الأسماء التي تلحقها الصنائف في اللغة العربية هي دائما أسماء مؤنثة، فإذا كان احتمال ورود الصنيفة يقصي التاء من الظهور على العدد الرقمي في حالة المعدود المؤنث، فإن ظهور التاء في المفرد هو وجه آخر للقيد المرصود في لغات من قبيل الصينية واليابانية، أي القيد الذي يقتضي ورود صنيفة مسبوقة بالعدد الرقمي.

لقد توصلنا في هذا البحث إلى عدة نتائج موجهة، ذات طابع وصفي ونظري ومنهجي من الصعب إجمالها في عجالة، وقد توخينا في التحاليل التي قدمناها أن تتسم بالوضوح والبساطة، وكذلك الطبيعية، وهي مقاييس يتوق كل باحث إلى أن يجليها في بحثه.

المراجع العربية:

- ابن جناح القرطبي، أبو الوليد مروان، 1866 م، **كتاب اللُّمع** .تحقيق :ي .ديرنبورغ، باريس.
- ابن سيده، 1321 هـ، **المخصص**، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة.
- ابن فارس،1969م، **المذكَّر والمؤنث**، تحقيق :د .رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن يعيش، أبو البقاء: (بدون تاريخ)، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري: (بدون تاريخ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، الجزء الأول، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق–سورية، تحقيق غازي مختار طليمات.
- أحمد أبي حسين بن فارس بن زكريا، (بدون تاريخ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط عبد السلام هارون– دار الفكر للطباعة والنشر، الجزء الأول.
- الأزهري،1304 هـ، **شرح التصريح على التوضيح**، المطبعة البهية المصرية، القاهرة.
- الأستراباذي رضى الدين محمد بن الحسين، (1998م) **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأنباري أبو البركات،1961م، **كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف**، مطبع السعادة، مصر.
- الأنصاري المصري ابن هشام، (بدون تاريخ).، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق وتعليق أحمد ابراهيم عمارة، محمود آمين النواوى، عبد الغني اسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر.
- الحسن أبي علي بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، 1416 هـ، 1996م، **كتاب الإيضاح**، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، مصر.
- الرازي، عبد القادر، (1981)، تفسير الفاخر، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت.
- الزمخشري، المفصل في صنعة العربية، تحقيق فخر صالح قداوة، (2004)، الطبعة الأولى، دار عمان، الأردن.
- سيبويه، **الكتاب**، تحقيق :عبد السلام هارون، ١٩٨٨م، الطبعة الثانية، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيوطي، **الأشباه والنظائر**، تحقيق :طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.
- شوقي أحمد النجار،(1985م)، **مشكلة الأعداد**، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة.
- صفية، وحيد، 1393 هـ.ش /2014 م، **قواعد العدد في اللغة العبرية– دراسة مقارنة مع اللغة العربية**، مجلة دراسات في اللّغة العربية وآدابها، العدد التاسع عشر، سوريا.

- الفاسي الفهري، عبد القادر وماري تيريز فينت، (2004)، **توزيع العدد والصنيفة في العربية والصينية والتوسيط**، مجلة أبحاث لسانية، منشورات معهد الأبحاث والتعريب بالرباط جامعة محمد الخامس، المجلد9 العدد1 ، طبع بمطبعة معهد التعريب الرباط.
- الفاسي الفهري، عبد القادر،(1993م)، **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية**، المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، الطبعة الثالثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر،(1985م)، **اللسانيات واللغة العربية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986م)، **المعجم العربي**، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- المبرد، **المقتضب**، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة، 1994 م، نشر :المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- محمد محي الدين عبد الحميد: **شرح ابن عقيل**، الجزء الثاني، دار اللغات جميع حقوق الطبع محفوظة (بدون تاريخ).

المراجع الأجنبية:

- Fassi Fehri, A, 1991/1993, **Issues in the structure of Arabic clauses and words**, Kluwer Academic Publishers, Dordrech..
- Fassi Fehri, A. 2003, **Nominal Classes and Parameters Across Interfaces and Levels**, with particular reference to Arabic. Linguistic Research. vol 8 N°.2.
- Fassi Fehri, Abdelkader and Maria Therese Vinet, (2004), **Distribution of Classifier in Arabic and Chinese and parametrization**, Linguistic Research.vol 9 N°.1.

The number in Arabic language the congruence inverse research comparison linguistics

Dr . wael Dayoup

Abstract

The inverse matching of numbers in the Arabic language is one of the controversial topics that has not been resolved yet. The ancients were satisfied with the description and analysis without entering into the explanation. So, how can we justify the entry of the V to the numerical number when the enumerator is male, and does not appear when the enumerator is feminine? This problem we tried to address through the above from recent linguistic studies on taxonomy in the Arabic language being one of the taxonomic languages, and to provide a systematic conception based on linguistic analysis in dealing with this phenomenon.

Keywords: Number - inverse match – class